

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٠ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية

للعام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية جلسة ٢٠١٠/٣/٣١ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/٨/٣ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسماعيلية عن العام المالى ٢٠٠٩ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٦٨,١٦٢٧٣٤٦ ج (فقط مليون وستمائة وسبعة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وستة وأربعون جنيهاً وثمانية وستون قرشاً لا غير) ،

وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٢٦, ٤٦٩٢٢, ١٠ ج (فقط مليون وستة وأربعون ألفاً وتسعمائة واثنان وعشرون جنيهاً وستة وعشرون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٤٢, ٥٨٠, ٤٢٤ ج (فقط خمسمائة وثمانون ألفاً وأربعمائة وأربعة وعشرون جنيهاً واثنان وأربعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ٠٦, ٥٤٦٥٣١٣ ج (فقط خمسة ملايين وأربعمائة وخمسة وستون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة عشر جنيهاً وستة قروش لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٠/٨/٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي